

الانعكاسات التنموية لصندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية

Developmental implications of Egypt's Sovereign Fund for Investment and Development

أحمد يحيي مغاوري إبراهيم ضباشة^{1*}، مصطفى كامل خليل²، أيمن أحمد على عبد الغفار¹

¹ كلية الحقوق - جامعة أسوان

² كلية الحقوق - جامعة دمياط

المستخلص:

لجأت مصر إلى حلول غير تقليدية لتعظيم الاستفادة من مواردها المالية وثرواتها وأصولها غير المُستغلة، ومن أهم هذه الحلول هو إنشاء صندوق سيادي للدولة؛ بهدف تعزيز الثقة في الأصول المملوكة للدولة ووضعها على خريطة الاستثمار العالمية، وتعظيم قيمتها والعائد منها، بما يسهم في خلق مزيد من الفرص الاستثمارية وضخ رؤوس الأموال في الاقتصاد الوطني، وتوفير فرص العمل، وتعظيم الشراكات الدولية والإقليمية والمحلية، كما كان لإنشاء العاصمة الإدارية الجديدة، دور مهم في تأسيس الصندوق الذي يعد أحد مهامه الأساسية استغلال الأصول المملوكة للدولة بعد نقل الوزارات والمنشآت الحيوية والمصالح الحكومية للعاصمة الجديدة وضرورة إدارة واستغلال الأصول في العاصمة القديمة على أحسن وجه؛ لتعظيم العائد منها. لذا حاول هذا البحث من خلال استخدام المنهج الاستنباطي التعرف على ماهية صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية، وكذلك الأثر الذي يمكن أن يُخلفه على التنمية الاقتصادية داخل الاقتصاد المصري، وذلك من خلال بيان بعض الاستثمارات التي قام بها الصندوق في العديد من القطاعات بالشراكة مع القطاع الخاص، مرتكزاً الصندوق فيها على أصول الدولة المنقلة إليه، وخلص البحث إلى أن استثمارات صندوق مصر السيادي يمكن أن تُحقق قيمة مضافة للاقتصاد القومي بتباعد مبادئ الحوكمة والشفافية في إدارة واستثمار أصول الدولة المُستغلة وغير المُستغلة، وتحقيق دخل دائم، إضافة إلى أن الصندوق يُمكن أن يُشكّل دعماً لبرامج التنمية التي تقترحها الحكومة، كما يسهم الصندوق في تحفيز الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي من خلال توفير ضمانات للمستثمرين عن طريق دخولهم كشريك في عمليات الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: صندوق مصر السيادي، الاستثمار، التنمية.

Abstract:

Egypt has resorted to unconventional solutions to maximize the use of its

*Corresponding author E-mail: ahmedym1234@gmail.com

تاريخ الإرسال: 15 يناير 2024م - تاريخ المراجعة: 14 فبراير 2024م تاريخ القبول: 23 فبراير 2024م.

financial resources, wealth and unexploited assets, and the most important of these solutions is the establishment of a sovereign fund for the state, with the aim of enhancing confidence in state-owned assets and placing them on the global investment map, and maximizing their value and return in a way that contributes to creating more investment opportunities and inflow capital into the national economy, providing job opportunities, and maximizing international, regional and local partnerships, as the establishment of the New Administrative Capital had an important role in establishing the fund, which is one of its main tasks is to exploit state-owned assets after the transfer of ministries, vital facilities and government departments to the new capital, and the need to manage and exploit assets in the old capital in the best way to maximize the return from them Through the use of the deductive approach, this research attempted to identify what the Sovereign Fund for Investment and Development is, as well as the impact it can have on economic development within the Egyptian economy, by describing some of the investments made by the fund in many sectors in partnership with the private sector, based on the state assets transferred to it. The research concluded that the investments of the Sovereign Fund of Egypt can achieve added value to the national economy by following the principles of governance and transparency in managing and investing state assets that are exploited and unutilized, and achieving permanent income, In addition, the fund can support the development programs proposed by the government. The fund also contributes to stimulating domestic investment and attracting foreign investment by providing guarantees to investors by becoming a partner in the investment process.

Keywords: Egypt's Sovereign Fund, Investment, Development.

المقدمة:

صناديق الثروة السيادية عبارة عن أداة مُستحدثة تملكها الحكومات، تُديرها بشكلٍ مُباشرٍ أو غير مُباشرٍ لأغراضٍ استثماريةٍ أو إداريةٍ، ويتمُّ تمويلها من عدّة مصادرٍ مُختلفةٍ، ومجالات استثماراتها داخليةٍ أو خارجيةٍ. وتعودُ نشأتها إلى الخمسينيات من القرن العشرين، وتعدُّ هيئة الاستثمار العامة الكويتية أولَ صندوقٍ سياديٍّ في العالم، كما شهدت هذه الصناديقُ تطوُّراً كبيراً مؤخراً سواء من حيث حجم أصولها أو عددها. وأصبحت صناديق الثروة السيادية أداة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي في بعض الدول، وتحاول مصر بإنشاء صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية للحاق بركب من سبقوها في هذا المجال، من خلال حسن استغلال وإدارة أملاك الدولة.

أولاً: مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في كثرة وتعدد أملاك وأصول الدولة سواء غير المستغلة منها أو المستغلة ولكن ليس بالشكل الأمثل، مما يشكل إهدار للمال العام وعبء على الموازنة العامة للدولة لتحقيق

بعضها خسائر، وينقل هذه الأصول والموارد إلى صندوق مصر السيادي ليُسند إليه مهمّة إدارتها بشكلٍ احترافيٍّ واستثمارها بشكلٍ أفضل، وبالتالي زيادة إنتاجيتها مما يتسبب في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، ولمعالجة هذه المشكلة نطرح الأسئلة التالية:

1- ماهية صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية؟.

2- مدي فاعلية صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟.

ثانياً: أهداف البحث: الوقوف على ماهية صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية، وكذا تعظيم العائد من أصول وأملاك الدولة من خلال نقلها إلى صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية، والذي يقوم بإدارتها بشكلٍ احترافيٍّ واستثمارها بشكلٍ أفضل يعزز من قيمة هذه الموارد ويضعها على خريطة الاستثمار الأجنبي، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تلك الاستثمارات.

ثالثاً: أهمية البحث: تتجلى أهمية هذا البحث في كونه تناول أحد الأليات حديثة النشأة داخل الاقتصاد المصري، حيث لا تتوفر دراسات كثيرة في هذا الصدد، كما أن نتائج هذا البحث يمكن أن تسهم بصورة فاعلة في إلقاء الضوء على هذه الأداة "صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية"، وتوضيح جوانب القوة والضعف فيها مما يُمكن القائمين على إدارتها إدخال الإصلاحات المطلوبة لتحقيق الأهداف المرجوة.

رابعاً: فرضية البحث: استثمار وإدارة أصول الدولة من قبل صندوق مصر السيادي يعزز التنمية الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني.

خامساً منهج البحث: من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع؛ اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي؛ لوصف ظاهرة البحث، وتحليلها، والتنبؤ بنتائجها.

حدود البحث: ركز البحث على الفترة من عام 2018 وهو عام إنشاء الصندوق حتي عام 2023.

ويمكن التعرف على صندوق مصر السيادي ودوره في التنمية داخل الاقتصاد المصري، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: ماهية صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية.

المطلب الثاني: الدور التّمويّ لصندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية.

المطلب الأول

ماهية صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية

يتناول البحث ماهية صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية؛ من خلال التطرّق لنشأة الصندوق

وموارده وأهدافه وحوكمته، وذلك بالرُّجوع لقانون إنشاء الصندوق ولائحته التَّنفيذية.

الفرع الأول

نشأة صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية

أولاً: تاريخ نشأة الصندوق:

تمَّ إنشاء صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية بموجب القانون رقم 177 لسنة 2018 المعدل بالقانون رقم 197 لسنة 2020، وصدر النظام الأساسي للصندوق بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 555 لسنة 2019، ووفقاً لقانون إنشاء الصندوق فهو الصندوق السيادي الأوحَد لجمهورية مصر العربية، وله شخصية اعتبارية مُستقلة، وأمواله مملوكة للدولة ملكية خاصة، ورأس مال الصندوق المُرخَّص به مائتا مليار جنيه مصري، وتجدر الإشارة بأنه تم زيادة رأس مال الصندوق ليصبح أربعمئة مليار جنيه، ورأس ماله المُصدر خمسة مليارات جنيه، ويكون مقره الرئيس محافظة القاهرة، ويجوز لمجلس إدارته أن يُنشئ له فروعاً أو مكاتب داخل الجمهورية أو خارجها⁽¹⁾.

وقد جاءت فكرة إنشاء صندوق مصر السيادي لتنفيذ إحدى خطوات برنامج الإصلاح الاقتصادي؛ وذلك بضمِّ مشروعات القطاع العامِّ وأصول وممتلكات الدولة المُستغلَّ منها وغير المُستغلَّ لصندوق مصر السيادي؛ بهدف تحسين إنتاجية المشروعات الربحية والتخلُّص من المشروعات الخاسرة وغير القابلة للتطوير من خلال الدُخول في شراكاتٍ مع القطاع الخاصِّ، وكانت هناك العديدُ من المُبررات لإنشاء صندوق مصر السيادي، نذكر منها التالي⁽²⁾:

1- أن مصر لديها كثيرٌ من الطاقات والقطاعات الواعدة، ولديها كذلك فجواتٌ تنمويةٌ مُتعدِّدة على المُستوى القطاعي والجغرافي، ويُمكن مُواجهة العديد من تلك المُشكلات من خلال زيادة الاستثمارات وتوجيهها التوجيه الأمثل، ويُمكن للصندوق أن يقوم بهذا الدور.

2- أصبحت فكرة الصندوق السيادي أمراً مطلوباً، في ظلَّ إعلان الحكومة برنامج الأطروحات لعددٍ من شركات قطاع الأعمال بالبورصة.

3- تمتلك مصرُ العديد من المباني غير المُستغلة، وربما دفعها الإهمالُ لكي تُصبح مكاناً يحوي أشكال الفساد المُختلفة، فضلاً عن وجود أماكن أو مشروعاتٍ تابعة للحكومة لكنها لم تُحقِّق الهدف الذي أنشئت من أجله، ويعدُّ صندوق مصر السيادي أداةً جديدةً لإدارة الأصول غير المُستغلة في الدولة.

ثانياً: موارد الصندوق: تتكوَّن مواردُ الصندوق من:⁽³⁾

- 1- رأس مال الصندوق البالغ 400 مليار جنيه، برأس مالٍ مُصدر قدره خمسة مليارات جنيه، تقوم وزارة المالية بتسديده على دفعات، الدفعة الأولى مقدارها مليار جنيه مصري تُسَدَّد عند التأسيس (تمَّ سداؤها)، والمليارات الأربعة الأخرى تمَّ سداؤها خلال ثلاث سنواتٍ من تاريخ التأسيس وفقاً لخطط الاستثمار المُقدَّمة من الصندوق، ويجوزُ زيادةُ رأس مال الصندوق نقداً أو عيناً.
- 2- العائد من استثمار أمواله، واستغلال أصوله.
- 3- القروض والتسهيلات التي يحصلُ عليها الصندوق، وحصيلة إصدارات السندات والأدوات المالية الأخرى.
- 4- الموارد التي يُقرها مجلس الإدارة، ويصدرُ بقبولها قرارٌ من رئيس مجلس الوزراء.
- 5- الأصول التي تُنقل ملكيتها للصندوق وفقاً لأحكام قانون إنشاء الصندوق، إضافة إلى صدور قرارٍ رئاسيٍّ بإزالة صفة النفع العامِّ عن عددٍ من أملاك الدولة العامة، وعددٍ من العقارات لصالح صندوق مصر السيادي، ومنها أرضٌ ومبنى مُجمَّع التحرير بوسط القاهرة بمساحة 3.055 فدان، وأرض ومباني المقرِّ الإداري لوزارة الداخلية القديم بمساحة 4.60 فدان، وأرض الحزب الوطني الذي تمَّ حلُّه بجوار المتحف المصري بمساحة 3.95 فدان، كما جرى ضمُّ أرض ومباني القرية التعليمية الاستكشافية بمدينة السادس من أكتوبر، وأرض ومباني القرية الكونية بمدينة السادس من أكتوبر، وأرض ومباني مُلحق معهد ناصر بكورنيش شبرا مصر، وأرض حديقة الأندلس وهي حديقة الحيوان سابقاً بطنطا⁽⁴⁾، وكذا صدر قرارٌ بنقل 100% من أسهم شركة مصر للتأمين القابضة إلى الصندوق⁽⁵⁾.

وفي هذا الإطار يمكن القول، أنَّ القانونَ فرَّق عند نقل ملكية الأصل بين نوعي الأصول: فبالنسبة للأصول غير المُستغلة؛ يتمُّ نقل ملكيتها للصندوق بموجب قرار رئيس الجمهورية بناءً على عرضٍ من رئيس مجلس الوزراء والوزير المُختصِّ، أمَّا بالنسبة للأصول المُستغلة؛ فيكون بموجب قرارٍ من رئيس الجمهورية، والعرض من رئيس مجلس الوزراء والوزير المُختصِّ ولكن بالاتفاق مع وزير المالية وبالتنسيق مع الوزير المعني التابع له الأصل. ويُعدُّ الصندوقُ دراسةً وافيةً للجدوى الاقتصادية والعائد الاستثماري المُتوقَّع للأصول المُستغلة أو غير المُستغلة عند مناقشة مُقترح نقل ملكيتها إلى الصندوق، فالقاعدة الأساسية في انتقاء الأصول أن يكون لها جدوى استثمارية، والأصول التي لا يكون لها جدوى اقتصادية لن تنتقل إلى الصندوق.

وبذلك يكون قانون صندوق مصر السيادي اتَّبع نهجاً مُغايراً عن مُعظم صناديق الثروة السيادية؛ بالاعتماد على مصدرٍ غير تقليديٍّ لتوفير المورد الرئيس للصندوق، وهو أصولٌ وأملاكُ الدولة؛ لصعوبة الحصول على المصادر التقليدية⁽⁶⁾.

الفرع الثاني

أهداف الصندوق وحوكمته

أولاً: أهداف الصندوق:

يأتي إنشاء الصندوق في إطار خطة الدولة للبحث عن مصادر غير تقليدية لتمويل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي بدأت الدولة تنفيذها، وتشمل كافة القطاعات الحيوية من إسكانٍ ونقلٍ ومواصلاتٍ وتعليمٍ وصحةٍ وزراعةٍ وصناعةٍ، لذا كان التطرُّق لأحد مصادر الثروة غير المُستغلة؛ ألا وهي الأصول غير المُستغلة. ويُمكن رصد أهداف الصندوق على النحو التالي:

1- الإسهام في تحقيق التنمية: وما يتطلبه ذلك من زيادة حجم الاستثمارات وتنوع مصادر التمويل، فكانت هناك ضرورة لإنشاء كيانٍ اقتصاديٍّ كبيرٍ قادرٍ من خلال الشراكة مع شركاتٍ ومؤسساتٍ محليةٍ وعالميةٍ على زيادة الاستثمار والتشغيل والاستغلال الأمثل لأصول وموارد الدولة؛ لتعظيم قيمتها وإعطاء دفعةٍ قويةٍ للتنمية⁽⁷⁾.

2- الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة: من خلال خلق ثرواتٍ لها عن طريق تعظيم الاستفادة من القيمة الكامنة في الأصول المُستغلة وغير المُستغلة في مصر وتحقيق فوائضٍ ماليةٍ مُستدامة؛ وذلك من خلال تصميم مُنتجاتٍ استثماريةٍ فريدةٍ من نوعها، كما يستهدف الصندوق تحقيق عوائدٍ ماليةٍ مُستدامةٍ على المدى الطويل من خلال محفظةٍ مُتوازنةٍ ومُتنوعةٍ مُصممةٍ على نحوٍ يُحقِّق التوازن الأمثل بين العوائد والمخاطر، إضافةً إلى أنه يسعى إلى تحقيق أثرٍ اجتماعيٍّ واقتصاديٍّ إيجابيٍّ على مستوى كافة الاستثمارات⁽⁸⁾.

3- التعاون مع الصناديق السيادية العربية والأجنبية والمؤسسات المالية: بما يُحقِّق خطط الدولة للتنمية الاقتصادية، حيث أجرى الصندوق اتصالاتٍ مع الصناديق العربية لمعرفة أولوياتهم في الاستثمار ومقارنتها بأولويات مصر لاختيار الأصول التي تتناسب مع هذه المشروعات؛ تمهيداً للشراكة معها عندما تُتاح الفرصة. وتعزيز الشراكات مع الصناديق العربية والأجنبية يُسهم في تدفق الأموال الأجنبية إلى السوق المصرية، بما يُسهم في تحقيق نقلةٍ نوعيةٍ في شركات وأصول الدولة للأجيال القادمة⁽⁹⁾.

وفي هذا السياق، وقَّع صندوق مصر السيادي، وشركة مالطا للاستثمارات الحكومية، وبنك فرنسا للاستثمار العام، والشركة الإسبانية لتمويل التنمية اتفاقيةً لتأسيس "مؤسسة صناديق الثروة السيادية في أوروبا

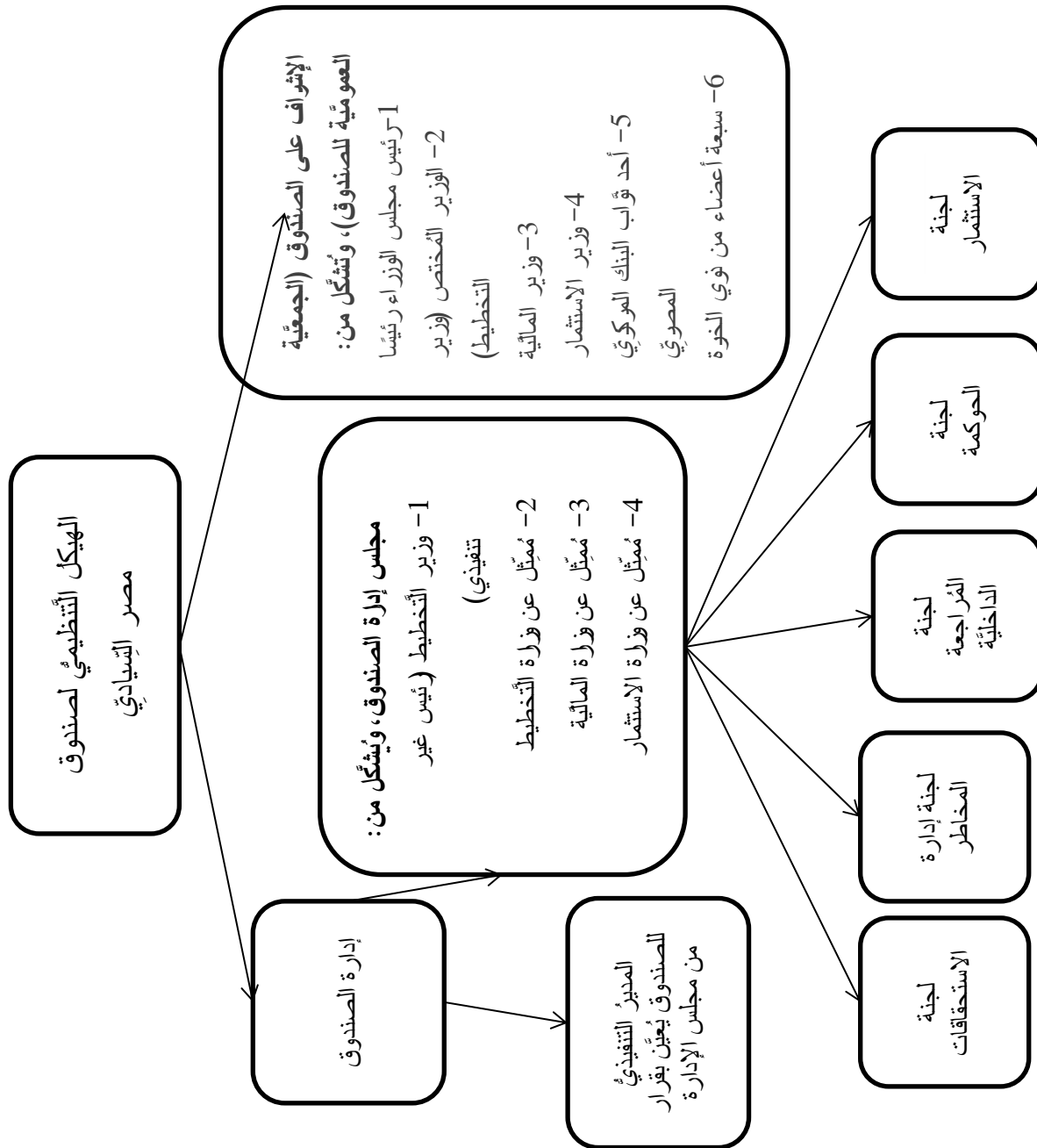
والشرق الأوسط وشمال أفريقيا". وتهدف المؤسسة أن تكون بمثابة منصة إقليمية للأعضاء للالتقاء وتبادل الخبرات والمعلومات المتاحة حول فرص الاستثمار لتحقيق الأهداف الوطنية والتنمية الاقتصادية المستدامة في أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁽¹⁰⁾.

4- تجاوزت المعوقات البيروقراطية: ينص قانون إنشاء الصندوق على أنه يتمتع باستقلال مالي وإداري، وذمة مالية مستقلة عن الدولة، وهو ما يجعله بعيداً عن دوائر البيروقراطية التي كبلت حركة الاقتصاد المصري خلال الفترة الأخيرة، في ظل فشلها في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المتخوفة من هذه البيروقراطية، حيث إن العمل على تذليل أية عقبات تعوق الاستثمار يعد جزءاً أصيلاً من مهام الصندوق، وهو ما سيجعله جاذباً لكبار المستثمرين للمشاركة والاستثمار في الأصول غير المستغلة من خلال الصندوق⁽¹¹⁾.

ثانياً: حوكمة الصندوق:

يعدُّ صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية في مراحل الأولى، والتي يصعب معها تحديد اتباعه مبادئ الحوكمة من عدمه، ولكن القانون رقم 177 لسنة 2018 - قانون إنشاء الصندوق - وتعديله رقم 197 لسنة 2020 والمصدق عليهما من قبل رئيس الجمهورية، ولائحة النظام الأساسي رقم 555 لسنة 2019 والمصدق عليها من رئيس مجلس الوزراء، قد ركّزوا على التأكد على وجود الأنظمة والسياسات الداخلية اللازمة لتأدية الصندوق مهامه، إضافة إلى التقسيم الواضح للمهام والمسؤوليات بين مختلف الهيئات المكلفة بإدارة ومراقبة نشاط الصندوق⁽¹²⁾، ويعدُّ القانون ولائحته المتعلقان بكيفية إدارة الصندوق المصدر الرئيس لكلِّ التعليمات والتوجيهات المحددة لطرق إدارة وصلاحيات كلِّ جهة مشرفة على الصندوق، والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الهيكل التنظيمي لصندوق مصر السيادي:



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على لائحة النظام الأساسي لصندوق مصر السيادي رقم 555 لسنة 2019.

من خلال الشكل السابق يمكن بيان عناصر الهيكل التنظيمي لصندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية على النحو التالي:

1- **الإشراف على الصندوق:** يكون ذلك من خلال الجمعية العمومية للصندوق والتي تُشكّل برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وتجتمع الجمعية العمومية مرّةً على الأقلّ كلّ سنةٍ بناءً على دعوة من رئيسها أو من ثلثي أعضائها أو من أحد مراقبي حسابات الصندوق⁽¹³⁾.

2- **الرّقابة على الصندوق:** مراجعة حسابات الصندوق تتمّ من قِبَل مراقبي حسابات، أحدهما الجهاز المركزي للمحاسبات، والآخر من المراقبين المُقيدين لدى البنك المركزيّ أو الهيئة العامّة للرّقابة الماليّة، وتُعرض القوائم الماليّة السّنويّة وتقرير مراقب الحسابات على الجمعية العمومية للصندوق؛ تمهيداً لِعرضها على رئيس الجمهورية خلال ثلاثة أشهرٍ من انتهاء السّنة الماليّة، فضلاً عن أنّ قانون إنشاء الصندوق قد أوجب إرسال نسخةٍ من القوائم الماليّة السّنويّة للصندوق إلى السيد رئيس مجلس النواب خلال ثلاثة أشهرٍ من انتهاء السّنة الماليّة⁽¹⁴⁾.

إضافةً إلى انضمام صندوق مصر السياديّ لعضوية المنتدى الدوليّ للصناديق السياديّة (IFSWF)، يجعله ملتزماً من خلال هذه العضوية بقبول العمل على تطبيق المبادئ العامّة للشّفاافية والاستثمار وإدارة المخاطر الخاصّة بالصناديق السياديّة والمعروفة باسم مبادئ سانتياجو، والالتزام بالمراجعة السّنويّة على ذلك من قبل المنتدى⁽¹⁵⁾، وهذا ما أكّدت عليه لائحة النّظام الأساسيّ لصندوق مصر السياديّ في المادة 6 و44 من ضرورة التزام الصندوق بالإفصاح عن البيانات والمعلومات الجوهرية وفقاً لأحدث النّظم والممارسات الدوليّة المتّبعة.

3- **إدارة الصندوق:** تكون من خلال:

(أ) - **مجلس إدارة الصندوق:** ويُشكّل بقرارٍ من رئيس الجمهورية برئاسة وزير التّخطيط والإصلاح الإداري، ويجتمع المجلس مرّةً على الأقلّ كلّ ثلاثة أشهرٍ أو كلّما دعت الحاجة إلى انعقاده بناءً على دعوةٍ من رئيس مجلس الإدارة أو من ثلث أعضائه أو من أحد مراقبي الحسابات⁽¹⁶⁾.

وفي سبيل ذلك، قام مجلس إدارة صندوق مصر السياديّ للاستثمار والتّمية بتأسيس خمس صناديق فرعيّة تابعة له يبلغ رأس المال المرخّص به لكلّ صندوقٍ على حدة 30 مليار جنيه، وتنقسم إلى: "صندوق مصر الفرعيّ للمرافق والبنية الأساسيّة، بينما الصندوق الثاني هو "صندوق مصر الفرعيّ للسّياحة والاستثمار العقاريّ وتطوير الآثار"، إضافةً إلى صندوقٍ ثالثٍ هو "صندوق مصر الفرعيّ للخدمات الصحيّة والصناعات الدوائية"، أمّا رابع الصّناديق فهو "صندوق مصر الفرعيّ للخدمات الماليّة والتحوّل الرقمي"⁽¹⁷⁾، وأخيراً صدر قرارٌ تأسيس صندوق مصر الفرعيّ لإدارة وإعادة هيكلة الأصول ذات الإصدارات المتعدّدة "الصناعة، التّعليم، الرّعاية، الصناعات الغذائيّة، والاتّصالات"⁽¹⁸⁾.

(ب)- الإدارة التَّفِيدِيَّة: يكون للصندوق مديرٌ تنفيذيٌّ من ذوي الخبرة العمليَّة في مجال الاستثمار وإدارة الاستثمارات مُتفرِّغاً لإدارته، ويصدرُ بتعيينه وتحديد اختصاصاته ومُعاملاته الماليَّة قرارٌ من مجلس الإدارة لمدَّة ثلاث سنواتٍ قابلة للتَّجديد لمددٍ أُخرى، ويُمثِّل الصندوقَ في صِلاته مع الغير وأمام القضاء⁽¹⁹⁾.

المطلب الثاني

الدور التنموي لصندوق مصر السيادي للاستثمار والتَّمية

أولاً: الاستراتيجية الاستثمارية لصندوق مصر السيادي:

يَتَّبِعُ صندوقُ مصرَ السياديَّ استراتيجيةً استثماريةً تتمثَّلُ؛ في قيام الصندوق بإدارة أمواله وأصوله بذاته أو أن يعهد بإدارتها إلى شركاتٍ مُتخصِّصةٍ، كما يحقُّ للصندوق تأسيسُ صناديقٍ فرعيَّةٍ بمفرده أو بالمشاركة مع الصَّناديق العربيَّة والأجنبيَّة والشَّركات المصريَّة والأجنبيَّة، ويستهدفُ الصندوقُ الاستثمارَ في الأصول والشَّركات القائمة حالياً أو في مشاريعٍ ومناطقٍ جديدةٍ، والاستحواذَ على الأصول المُستغلَّة وغير المُستغلَّة، وحصص في الشَّركات العامَّة والأسعار السوقيَّة؛ لِخَلْقِ شراكةٍ مع القطاع الخاصِّ لتحقيق عوائدٍ أعلى وتوليد فرصٍ عمل، إضافةً إلى ذلك، يحقُّ للصندوق التصرُّفُ في الأصول المملوكة له أو الصَّناديق المملوكة له بالكامل أو المُساهم بها في رؤوس أموال الصَّناديق أو الشَّركات وفقاً لقيمتها السوقيَّة، وتتنوَّع محفظة استثمارات الصندوق بين الاستثمار داخل مصر وخارجها - وإن كان التركيز حالياً داخل مصر - كما تتنوَّع بين الاستثمار في الأصول والمشروعات، وكذلك الاستثمار في سندات الدَّين الحكومي⁽²⁰⁾، وترتكزُ الاستراتيجيةُ الاستثماريةُ لصندوق مصر السياديِّ على أربعة مبادئٍ رئيسية على النحو التالي⁽²¹⁾:

- 1- تحقيق عوائدٍ ماليَّةٍ مُستدامةٍ على المدى الطويل من خلال محفظة استثماريةٍ مُتوازنةٍ ومُتنوِّعةٍ قادرةٍ على تحقيق التوازن بين العوائد والمخاطر على النِّحو الأمثل. كما يهدفُ الصندوقُ إلى تحقيق أثرٍ اجتماعيٍّ واقتصاديٍّ إيجابيٍّ على مُستوى كافة الاستثمارات.
- 2- تحفيز وتشجيع مُؤسَّسات الاستثمار الأجنبيَّة والإقليميَّة والمحليَّة، والمُشغَّلين على استثمار أموالهم في القطاعات ذات الأولويَّة من خلال هذه المُنتجات، وتنمية الثروات من خلال تعظيم العائد التشغيليِّ وتطوير مشروعاتٍ جديدةٍ وأخرى قائمة.
- 3- العمل بشكلٍ استباقيٍّ على تحديد الفرص الاستثمارية الواعدة، والعمل على تعظيم قيمتها من خلال حشد رأس المال المطلوب بالشراكة مع القطاع الخاصِّ، والتعاون مع المُستثمرين والمُشغَّلين لوضع نماذج استثماريةٍ تُلبِّي مُتطلَّباتهم ومعاييرهم الاستثمارية.

4- تحقيق دور الصندوق في جذب الاستثمارات من خلال الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتميزة في مصر؛ بهدف دعم الكيانات القومية الرائدة للتوسع إقليمياً وعالمياً.

ثانياً: استثمارات صندوق مصر السيادي:

على الرغم من أن صندوق مصر السيادي لم يبدأ العمل الفعلي إلا في بدايات عام 2020 بعد إصدار لائحة النظام الأساسي وتعيين مدير تنفيذي للصندوق، فإن الصندوق قام بالعديد من الخطوات الاستثمارية في العديد من القطاعات وبخطوات متسارعة، حيث تم توقيع عدة بروتوكولات ومذكرات تفاهم إلى جانب الشراكات مع مختلف أصحاب المصلحة من القطاع الخاص على مستويات مختلفة، ويمكن قراءة الانعكاسات التتموية للصندوق على الاقتصاد المصري من خلال ذكر بعض استثماراته على النحو التالي:

1- الاستثمار في مجال التعليم: قام صندوق مصر السيادي بالاستثمار في صندوق التعليم المصري التابع

للمجموعة المالية هيرميس، حيث قام الصندوق السيادي بالاكتماب في صندوق التعليم المصري بقيمة تتخطى 250 مليون جنيه. وبالتزامن مع ذلك، وقع صندوق مصر السيادي اتفاقية مع مجموعة «جيمس مصر» للتعليم؛ لتطوير وإدارة مدرستين غرب القاهرة، مستفيداً من أصول الدولة المنقولة إليه - على جزء من أرض القرية الكونية المنقولة للصندوق - لتفعيل استراتيجيته الهادفة إلى تعظيم العائد من تلك الأصول. ومن المخطط أن تقوم «جيمس مصر» بتدشين المدرستين بطاقة استيعابية 2500 طالب لكل منهما على مساحة 30 ألف متر مربع. ويعد هذا الاستثمار هو الأول لصندوق مصر السيادي في قطاع التعليم المصري⁽²²⁾.

إضافة إلى تأسيس منصة لايت هاوس للاستثمارات التعليمية⁽²³⁾، والتي يؤسسها تحالف يضم صندوق مصر السيادي وبنك مصر والقابضة للتأمين وبنك قناة السويس برأسمال مُستهدف 1.75 مليار جنيه، حيث قام التحالف إلى جانب مُستثمرين آخرين بالاكتماب في الإغلاق الأول للمنصة التعليمية بقيمة تتخطى 500 مليون جنيه. وتمتلك منصة "لايت هاوس" فرصاً واعدة للنمو وتتواءم مع استراتيجية التحالف للاستثمار في مجال التعليم الذي يستهدف الطبقة المتوسطة والتوسع في المحافظات واستغلال أصول الدولة عبر منصة "لايت هاوس" التعليمية من خلال إنشاء مدارس جديدة وشراء مدارس قائمة تطمح المنصة إلى تحسينها وتعظيم قيمتها، كما تستهدف الاستثمار في 10-12 مدرسة، وسيتم التركيز على المدارس في محافظات القاهرة والجيزة في المرحلة الأولى، على أن تتضمن المراحل التالية محافظات، منها الإسكندرية وبنى سويف وأسيوط، وبورسعيد، والغربية، والقليوبية⁽²⁴⁾، كما استحوذ تحالف يضم منصة مصر للتعليم (EEP) والصندوق السيادي

المصريّ على حصّة أغلبيّة من العلامة التجاريّة الشهيرة «سلاح التلميذ»، مُطور مُحتوى التعلّم الأساسي⁽²⁵⁾.

2- الاستثمار في المجال الصحيّ: وقّع الصندوق مُذكرة تفاهم مع شركة إدارة الاستثمارات كونكورد انترناشيونال انفيستمننتس الأمريكيّة*، لتأسيس شركة مُشتركة لإدارة صندوق مُخصّص في قطاع الرّعاية الصحيّة، ويبلغ حجم الصندوق 300 مليون دولار أمريكيّ كمرحلة أوّليّة، ويعملُ هذا الصندوقُ على خلق منصّة رعاية صحيّة مُتنوّعة تستفيد من تزايد عدد السُكان في مصر الذين يحتاجون لخدمات رعاية صحيّة مُختلفة، ويستهدفُ هذا الصندوقُ إنشاء كيانات رعاية صحيّة عالميّة مُوجّهة للتصدير؛ لِتُعطي الأنشطة الصحيّة المُختلفة، إلى جانب تعظيم قيمة الأصول غير المُستغلّة ودعم التخصّصات الجديدة في هذا القطاع الحيويّ، مُستغلّاً الانخفاض النسبيّ لتكاليف الإنتاج والخدمات الصحيّة بمصر لتصديرها إلى أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا⁽²⁶⁾.

كما أعلن صندوق مصر السياديّ من خلال صندوقه الفرعيّ للخدمات الصحيّة والصناعات الدوائية، وبالشراكة مع شركة بي إنفيستمننتس القابضة (B Investments)، إحدى الشّركات الرائدة في مجال الاستثمار المُباشر والمُدارة من خلال شركة بي بي إي بارتنرز (BPE Partners)، عن توقيع اتّفاقيتين لاستثمار أكثر من ٢ مليار جنيه مصريّ في مجال خدمات الرّعاية الصحيّة المُتخصّصة، وخدمات توزيع وتجارة الأدوية في مصر⁽²⁷⁾، وأثمرَ ذلك عن إطلاق شركة جديدة (EZ International) بالشراكة مع صيدليّة العزبي الرائدة في تجارة الأدوية وإدارة الصّيدليّات؛ لتقديم خدمات لوجستيّة وإداريّة للمؤسّسات الصّيدليّة، وكذلك خدمات توزيع وتجارة الأدوية⁽²⁸⁾.

إضافةً إلى ذلك، استثمر الصندوق السياديّ المصريّ بحصّة أقلّيّة تصل إلى حدود ١٠٪ من صفقة استحواذ شركة أبو ظبي التّمويّة القابضة ADQ على شركة آمون للأدوية، ويعدُّ ذلك باكورة نتاج التعاون بين الصندوق والشركة، بإنشاء منصّة استثماريّة بقيمة 20 مليار دولار للاستثمار المُشترك في مجموعة مُتنوّعة من القطاعات والمجالات، أبرزها الصناعات التحويليّة، والطاقة التقليديّة والمُتجدّدة، والتكنولوجيا، والأغذية والعقارات، والسّياحة، والرّعاية الصحيّة، والخدمات اللوجستيّة، والخدمات الماليّة، والبنية التحتيّة وغيرها⁽²⁹⁾.

* - مجموعة كونكورد إنترناشيونال إنفيستمننتس: شركة لإدارة الاستثمارات مقرّها نيويورك، تأسّست في عام 1988، وتعمل بشكلٍ مُتواصلٍ في مصر منذ عام 1994. وحصل فرعها في القاهرة على أوّل ترخيص لإدارة صناديق الاستثمار المحليّة في مصر كأوّل مدير استثمار أجنبيّ.

3- **الاستثمار في مجال السياحة والتطوير العقاري:** في هذا السياق، وقّع المجلس الأعلى للآثار مع صندوق مصر السياديّ عقدًا لتطوير وتقديم وتشغيل وإدارة خدمات الزائرين بمنطقة "باب العزب" الأثرية بقلعة صلاح الدين الأيوبيّ لمدة 49 عامًا، على أن يتولّى المجلس الأعلى للآثار وحده دون غيره إدارة المنطقة الأثرية، وفي المقابل يتولّى الصندوق تقديم وتشغيل وإدارة خدمات الزائرين؛ بهدف إحياء المناطق الأثرية وإعلاء قيمتها التاريخية والاقتصادية، كما يسعى الصندوق في هذا الصدد إلى إنشاء متاحف ومسارح وأسواق تقليدية، مما يسهم في زيادة إيرادات الدولة⁽³⁰⁾.

علاوة على قيام الصندوق بدراسة استغلال مُجمّع التحرير بإشراك القطاع الخاص في إقامة مشروعات استثمارية جديدة في منطقة ميدان التحرير، لذلك أسندت مصرُ تأهيل وتطوير مُجمّع التحرير بمنطقة وسط البلد إلى تحالفٍ أمريكيّ بعد فوزه بأفضل عرضٍ ماليّ وفنيّ بإجماليّ استثمارات أكثر من 3.5 مليار جنيه لتطوير المبنى؛ ليكون مُتعدّد الاستخدامات (فندقي - تجاري - إداري - ثقافي)⁽³¹⁾، كما يعقدُ الصندوق حوارًا مع عددٍ من المُستثمرين في القطاع العقاري والسياحيّ لتنشيط السياحة في هذه المنطقة، مما يعملُ على زيادة العملة الأجنبية لدى الدولة. وفي هذا الإطار أيضًا تمّ توقيع شراكة بين صندوق مصر السياديّ وشركة (A Developments) لتحويل مقرّ وزارة الداخلية القديم إلى مُجمّع مُتعدّد الاستخدامات⁽³²⁾.

4- **الاستثمار في المجال المالي:** قام صندوق مصر السياديّ والمجموعة المالية هيرميس القابضة بالاستحواذ على حصة 76% من أسهم بنك الاستثمار العربيّ عن طريق زيادة رأس مال البنك إلى 5 مليار جنيه، وتمّ تنفيذ الصفقة من خلال إصدار أسهم زيادة رأس المال بقيام المجموعة المالية هيرميس بالاككتاب في عدد 423 مليون سهم بقيمة إجمالية تبلغ 2.55 مليار جنيه، وقيام صندوق مصر السياديّ بالاككتاب في عدد 207 مليون سهم من أسهم الزيادة بقيمة إجمالية تبلغ 1.25 مليار جنيه. وبذلك تصبح المجموعة المالية هيرميس أكبر مُساهم في بنك الاستثمار العربيّ بحصة 51%، يليها صندوق مصر السياديّ بحصة 25%، بينما يحتفظ المُساهم الرئيس الحاليّ بنك الاستثمار العربي بحصة 24% المتبقية⁽³³⁾.

5- **الاستثمار في الطاقة والبنية التحتية وتوطين الصناعة:** وقّع صندوق مصر السياديّ وشركة أكتيس - وهي شركة الاستثمار المباشر الرائدة في الأسواق الناشئة، والتي تتخذ من لندن مقرًا لها - مُذكرة تفاهم للتعاون الاستراتيجيّ للاستثمار بعدة قطاعات في مصر، وتضع مُذكرة التفاهم أساسًا للتعاون في عدّة مجالات رئيسية، أبرزها الطاقة والبنية التحتية، كما تدعم بشكلٍ مباشرٍ هدف صندوق مصر السياديّ لجذب

وتوجيه الاستثمارات الخاصة نحو القطاعات الحيوية في الاقتصاد المصري، من خلال الاستثمار المشترك مع المستثمرين الأجانب في فرص ذات قيمة مضافة عالية تسهم في إطلاق الإمكانيات الكامنة للأصول (34).

وفي هذا السياق، وقّع صندوق مصر السيادي عددًا من الاتفاقيات مع كبرى المستثمرين لإنتاج الهيدروجين الأخضر في مصر؛ حيث أطلق صندوق مصر السيادي أول مصنع متكامل لإنتاج الهيدروجين الأخضر في إفريقيا والأسواق الناشئة بالشراكة مع شركة فيرتيجلوب، وشركة سكاتك، وشركة أوراسكوم للإنشاءات، كما وقّع الصندوق مذكرة تفاهم مع شركة أكواب باور بخصوص استثمار مشترك في مشروع لطاقة الرياح بقيمة 1.5 مليار دولار بطاقة 1.1 جيجاوات في خليج السويس، والتي من المخطط أن تسهم في إمداد أكثر من مليون أسرة بالطاقة (35).

إضافة إلى قيام الصندوق المصري السيادي بتأسيس الشركة الوطنية لصناعات السكك الحديدية (NERIC) بالشراكة مع القطاع الخاص لتوطين وتعميق صناعة السكك الحديدية بمصر، وفي إطار هذا تم توقيع مذكرة بين كل من الشركة الوطنية لصناعات السكك الحديدية (نيريك) وشركة هيونداي روتيم الكورية الجنوبية؛ لتوطين صناعة قطارات المترو والقطارات ذات الجر الكهربائي في مصر بما يؤمن متطلبات الدولة المصرية في هذا الشأن، حيث تضمنت بنود المذكرة خطة الدعم الفني ونقل التكنولوجيا التي سوف تقدمها هيونداي روتيم إلى نيريك، وبنسبة تصنيع محلي تصل إلى 25% في غضون عامين، ونسبة 50% من التوطين بعد أربعة أعوام ثم تصل إلى 75% خلال 6 سنوات، وفي سياق متصل تم التعاقد بين هيونداي وسيماف لتوريد 32 قطارًا مكيفًا جديدًا للخط الثالث للمترو يشمل التصنيع المحلي بنسبة 25% لعدد 10 قطارات (36).

تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول بأن صندوق مصر السيادي يعزز من التنمية الاقتصادية داخل الاقتصاد المصري وهو ما يثبت صحة فرضية هذا البحث، حيث أنه من خلال حسن استغلال وإدارة أصول الدولة وتوجيهها للاستثمار في العديد من القطاعات مثل التعليم، الصحة، المالي... الخ بالاشتراك مع القطاع الخاص، يجعلها أداة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مثل أسناد تأهيل وتطوير مجمع التحرير بمنطقة وسط البلد إلى تحالف أمريكي بإجمالي استثمارات أكثر من 3.5 مليار جنيه لتطوير المبنى؛ ليكون مُتعدّد الاستخدامات، بالإضافة إلى دورة في توطين الصناعة، ومن ذلك تأسيس الشركة الوطنية لصناعات السكك الحديدية (NERIC) بالشراكة مع القطاع الخاص لتوطين وتعميق صناعة السكك الحديدية بمصر، وكذلك يعتبر أداة لتنفيذ استراتيجية الدولة في جعل مصر مركز اقليمي للطاقة، حيث وقّع الصندوق عددًا من الاتفاقيات مع كبرى المستثمرين لإنتاج الهيدروجين الأخضر في مصر، بجانب توقيع الصندوق مذكرة تفاهم مع شركة أكواب باور بخصوص

استثمارٍ مُشتركٍ في مشروعٍ لطاقة الرياح بقيمة 1.5 مليار دولار.

الخاتمة:

أنَّ صندوقَ مصر السيادي للاستثمار والتنمية انتهج استراتيجيَّةً استثماريَّةً مُتنوِّعةً في قطاعاتٍ مُختلفةٍ، كما أنه ركَّز على الاستثمار الداخلي وعقد شركاتٍ دوليَّةٍ لتعزيز الاستثمار الأجنبي داخل الاقتصاد القومي، ومُحاولة إشراك القطاع الخاصِّ في مشروعات البنية التحتيَّة، وبذلك يكونُ الصندوقُ أداةً حكوميَّةً تستخدمُها الدولة لدعم مسيرة التَّمية دون مُزاحمة القطاع الخاصِّ، وأيضًا تحقيق العدالة بين الأجيال؛ من خلال حُسن استغلال أصول وموارد الدولة وبخاصَّة غير المُستغلَّة، وبالتعرُّف على ماهية صندوق مصر السيادي والدور الذي يقوم به داخل الاقتصاد المصري خُص هذا البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات يمكن توضيحها كالتالي:

أولاً: النتائج:

- 1- إنَّ استثمارات صندوق مصر السيادي يمكنُ أن تُحقِّق قيمةً مُضافةً للاقتصاد القومي، إضافةً إلى أنَّ الصندوق يُمكن أن يُشكِّل دعماً لبرامج التَّمية التي تقترحها الحكومة ومن ذلك الاستثمار في توطين بعض الصناعات ومنها صناعة القطارات.
- 2- يمكنُ أن يعمل صندوق مصر السيادي على تحقيق التَّمية المُستدامة، والتَّوزيع العادل للثروات الوطنيَّة بين الأجيال الحاضرة والمُستقبل من خلال حُسن إدارة واستثمار أصول الدولة المُستغلَّة وغير المُستغلَّة.
- 3- يُسهم صندوق مصر السيادي في تحفيز الاستثمار المحليّ وجذب الاستثمار الأجنبيّ من خلال توفير ضماناتٍ للمُستثمرين عن طريق دخولهم كشريكٍ في عمليَّات الاستثمار.
- 4- عدم وضوح العلاقة بين صندوق مصر السيادي والمُوازنة العامَّة للدولة.
- 5- عدم توفير الضَّمانات القانونيَّة الكافية للرَّقابة على أعمال الصندوق.

ثانياً: التوصيات:

- 1- يحتاج صندوق مصر السيادي إلى وضع استراتيجيَّة استثماريَّة يتمُّ استثمارُ موارد الصندوق فيها على أساس محفظةٍ مرجعيَّةٍ تُعنى بالمخاطر.

- 2- ضرورة نشر تقارير دورية وتفصيلية عن أعمال الصندوق وإتاحتها للرأي العام ووسائل الإعلام والباحثين للاطلاع عليها.
- 3- ضرورة مراقبة البرلمان على أعمال الصندوق والاطلاع على أدائه لزيادة الشفافية والنزاهة وحماية المال العام وليس مجرد إحاطة رئيس مجلس النواب.
- 4- ضرورة توضيح العلاقة بين الصندوق والخزانة العامة للدولة من حيث العائد والتمويل.

المراجع:

- 1- الجريدة الرسمية. (2023). قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1 لسنة 2023، مصر، العدد 34 مكرر (ه).
- 2- محمود، إيهاب إبراهيم. (2019). الآثار الاقتصادية المتوقعة لصندوق مصر السيادي في ضوء التجارب العالمية "دوافع التأسيس ومتطلبات النجاح"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، جامعة عين شمس، المجلد 49، العدد 3، ص ص: 298-300.
- 3- الجريدة الرسمية. (2018). قانون صندوق مصر السيادي، مصر، العدد 13 مكرر (أ)، المواد: 5، 6، 9.
- 4- الوقائع المصرية. (2020). قرار رئيس الجمهورية رقم 459 لسنة 2020، مصر، العدد 33 مكرر (ح)، المادة: 2.
- 5- الجريدة الرسمية. (2023). قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 102 لسنة 2023، مصر، العدد 10 (مكرر).
- 6- خليل، مصطفى كامل. (2021). دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق التنمية المستدامة، التلفزيون المصري، برنامج الاقتصاد والناس - القناة الثانية المصرية، د: 7.
- 7- حسن، أحمد إبراهيم. (2019). دور صناديق الثروة السيادية في التنمية، *مجلة الاقتصاد والمحاسبة*، جامعة عين شمس، العدد 674، ص: 17.
- 8- الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات المصرية. (2020). صندوق مصر السيادي يستهدف تعظيم قيمة أصول الدولة والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، 9 ديسمبر، تاريخ الاطلاع: 2021/7/29، متاح على الرابط: <https://www.sis.gov.eg/?lang=ar>
- 9- الجريدة الرسمية. (2018). قانون صندوق مصر السيادي، مرجع سابق، المادة 3.

- 10- أحمد، علاء (2022). تضمُّ صندوق مصر السيادي.. تأسيس شبكة للصناديق السيادية بأوروبا والشرق الأوسط، بوابة الأهرام الإلكترونية، بتاريخ 3/13، تاريخ الاطلاع 2022/4/19، مُتاح على الرابط: <https://gate.ahram.org.eg/News/3460280.aspx>
- 11- ماهر، ماري. (2020). لماذا تُنشئ مصر صندوقاً سيادياً؟، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 13 سبتمبر. تاريخ الاطلاع 2021/7/30، مُتاح على الرابط : [/https://marsad.ecsstudies.com/39654](https://marsad.ecsstudies.com/39654)
- 12- الجريدة الرسمية. (2019). لائحة النظام الأساسي لقانون صندوق مصر السيادي رقم 555 لسنة 2019، مصر، العدد 9 (تابع)، المادة: 43.
- 13- الجريدة الرسمية. (2019). المرجع السابق، المواد من: 14، 15، 16.
- 14- الجريدة الرسمية. (2020). قانون رقم 197: تعديل بعض أحكام القانون رقم 177 لسنة 2018 "قانون إنشاء صندوق مصر السيادي"، مصر، العدد 39 مُكرر (ب)، المادة: 11.
- 15- الموقع الإلكتروني لجريدة الشروق. (2019). صندوق مصر السيادي ينضم للمنتدى العالمي للصناديق السيادية الدولية، بتاريخ 2019/6/4، تاريخ الاطلاع: 2023/10/22، متاح على الرابط: <https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=04062019&id=558e3d19-fbad-41d7-be3c-d876e6567cb1>
- 16- الجريدة الرسمية. (2019). لائحة النظام الأساسي لقانون صندوق مصر السيادي رقم 555، مرجع سابق، المواد من: 17-20.
- 17- الموقع الرسمي لصندوق مصر السيادي، تاريخ الاطلاع 2021/8/1، مُتاح على الرابط: <https://tsfe.com/ar>
- 18- الوقائع المصرية. (2022). قرار مجلس إدارة صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية رقم 8 لسنة 2022، مصر، العدد 197 تابع (أ).
- 19- الجريدة الرسمية. (2019). لائحة النظام الأساسي لقانون صندوق مصر السيادي رقم 555، مرجع سابق.
- 20- محمود، إيهاب إبراهيم. (2019). مرجع سابق، ص ص: 303-304.
- 21- الموقع الرسمي لصندوق مصر السيادي، تاريخ الاطلاع: 2023/6/10، مُتاح على الرابط:

<https://tsfe.com/ar>

22- ياسين، نيفين. (2021). صندوق مصر السيادي يكتب للاستثمار في صندوق التعليم المصري، بوابة جريدة الوفد الإلكترونية، بتاريخ 3/30، تاريخ الاطلاع: 2021/8/1، متاح على الرابط:

[/https://alwafd.news](https://alwafd.news)

23 - Maroua Benyakoub, Farah Elias Elhannani (2022), The Investment Strategy of Global Sovereign Wealth Funds During the Period of the Pandemic (COVID-19), Finance and Business Economics Review, **University Center of Nour El Bachir**, Algeria, Volume 6, Number 4, December, P:230.

24- البوابة الإلكترونية لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء. (2021). تأسيس منصة لايتهاوس للاستثمارات التعليمية برأسمال 1.75 مليار جنيه، مصر، العدد 113، تاريخ الاطلاع: 2021/8/1، متاح على الرابط:

<https://www.idsc.gov.eg/IDSC/Newsletter/View.aspx?id=4703>

25- الموقع الرسمي لصندوق مصر السيادي. (2022). تاريخ الاطلاع 2023/6/10، متاح على الرابط:

<https://tsfe.com/ar/pressDetails9.html>

26- الموقع الإلكتروني لشركة كونكورد إنترناشيونال إنفستمننتس. (2020). "صندوق مصر السيادي" و"كونكورد إنترناشيونال إنفستمننتس" يُطلقان صندوقًا للاستثمار في خدمات الرعاية الصحية المتنوعة، بتاريخ 5/6، تاريخ الاطلاع: 2021/8/2، متاح على الرابط:

<https://www.concordus.com/news>

27- الموقع الرسمي لصندوق مصر السيادي. (2023). 24 يناير، تاريخ الاطلاع 2023/6/10، متاح على الرابط:

<https://tsfe.com/ar/pressDetails25.html>

28- الموقع الرسمي لصندوق مصر السيادي. (2023)، 8 مايو، تاريخ الاطلاع 2023/6/10، متاح على الرابط:

<https://tsfe.com/ar/pressDetails22.htm>

29- الموقع الإلكتروني لشركة أبو ظبي التنموية القابضة. (2021). "القابضة (ADQ) تُخطط لتعزيز محفظتها في قطاع الرعاية الصحية والدواء بالاستحواذ على آمون للصناعات الدوائية المصرية، بتاريخ 3/31، تاريخ الاطلاع: 2021 / 6 / 30، متاح على الرابط:

<https://adq.ae/ar/media/news>

30- حسين، مجدي وعبد المعطي، محمد. (2020). اتفاقية بين السياحة وصندوق مصر السيادي لتطوير «باب العزب» بالقلعة، بوابة الأهرام الإلكترونية، بتاريخ 6/3، تاريخ الاطلاع: 2020/8/2، متاح على

الرابط:

<https://gate.ahram.org.eg/daily/News/765176.aspx>

31- ممدوح، أميرة. (2021). على غرار لندن هاوس التخطيط "تكشف ملامح الصورة العالمية لمُجمع التحرير"، بوابة الدستور الإلكترونية، بتاريخ 12/7، تاريخ الاطلاع: 2022/4/22، مُتاح على الرابط:

<https://www.dostor.org/3648794>

32- الموقع الرسمي لصندوق مصر السيادي. (2023). 28 مارس، تاريخ الاطلاع: 2023/6/10، مُتاح

<https://tsfe.com/ar/pressDetails22.htm>

على الرابط:

33- الموقع الإلكتروني للمجموعة المالية هيرميس. (2021). تحالف صندوق مصر السيادي والمجموعة المالية

هيرميس يوقع اتفاقية الاستحواذ على 76% من أسهم بنك الاستثمار العربي، بتاريخ 5/20، تاريخ الاطلاع:

<https://www.efghermes.com/ar> ، مُتاح على الرابط:

34- الهواري، وليد مجدي. (2020). صندوق مصر السيادي وأكتيس يوقعان مذكرة تفاهم للتعاون الاستراتيجي

للاستثمار، البوابة الإلكترونية للمصري اليوم، بتاريخ: 1/20، تاريخ الاطلاع: 2021/8/5، مُتاح على

الرابط:

<https://www.almasryalyoum.com/news/details/1463432>

35- موقع صندوق مصر السيادي الإلكتروني. (2023). صندوق مصر السيادي يتوسع في استثمارات الطاقة

الخضراء في مؤتمر COP27، بتاريخ 12 يناير، تاريخ الاطلاع: 2023/6/10، مُتاح على الرابط:

<https://tsfe.com/ar/press.htm>

36- الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات المصرية. (2021). صندوق مصر السيادي يستهدف تعظيم

قيمة أصول الدولة والحفاظ علي حقوق الأجيال القادمة، بتاريخ: 2021/4/29. تاريخ الاطلاع: 8/10،

<https://www.sis.gov.eg/?lang=ar>

مُتاح على الرابط: